

التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي وسبل معالجتها من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية

ميسم فوزي العزام*

ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي وسبل معالجتها من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تمّ استخدام المنهج الوصفي وبناء استبانة لجمع آراء أفراد عينة الدراسة، وبعد التأكد من صدقها وثباتها تمّ توزيعها على عينة مكونة من (100) قائداً أكاديمياً يعملون في الجامعات الحكومية الأردنية، وأظهرت النتائج وجود درجة مرتفعة للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية، وأبرزها الإنفاق على برامج خدمة المجتمع والبحوث والدراسات التطبيقية الهادفة إلى تعظيم كفاءة التعليم وتجويده، أمّا سبل العلاج لهذه التحديات فكان أبرزها دعم التمويل الذاتي للجامعات من خلال التركيز على مفهوم الجامعة المنتجة، وأوصت الباحثة بضرورة العمل على زيادة الدعم الحكومي للجامعات وذلك بزيادة حصصها من نسبة الضرائب والرسوم الجمركية.

الكلمات الدالة: التحديات المالية، التعليم العالي، سبل معالجة التحديات المالية، القادة الأكاديميين، الجامعات الأردنية.

المقدمة

يمثل التعليم بوجه عام، والتعليم العالي بوجه خاص البنية الأساسية لتكوين وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهو المحك الرئيسي لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة، ولذا فإن تمويل التعليم الجامعي إنما هو عائد مرتفع ويمكن أن يكون مضمون النتائج إذا ما تم التخطيط الجيد لموارده المالية والبشرية اللازمة لإدارته، وإذا ما تمت متابعة مستوى أدائه وجودته مخرجاته بشكل مستمر (المومني، 2011). وتعتمد آليات تمويل التعليم في كل دولة على ظروفها الخاصة؛ حيث يرتبط ذلك بمستوى التنمية الاقتصادية، والسياسة المالية المتبعة، ومدى أهمية الدور المعطى للتعليم في عمليات التنمية (العربي، 2010).

وشهد قطاع التعليم العالي في الأردن نقلة نوعية جيدة مقارنةً بالدول المجاورة، فقد انتشرت الجامعات والمدارس في مختلف مناطق ومحافظات الأردن حتى لا تكاد أي قرية أو منطقة سكنية تخلو من مدرسة أو مؤسسة تعليمية، وذلك إيماناً من الدولة والقائمين عليها بضرورة إنتاج كوادر بشرية مميزة على مستوى المنطقة ككل. وذلك لأن الاستثمار في رأس المال البشري يقدم مستقبلاً عائداً إيجابياً ملموساً ليس على الدخل الفردي فحسب، بل وعلى الدخل القومي وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة (الزبون، 2012).

وتعتبر الحكومات على مستوى العالم هي المسؤولة عن العديد من النشاطات في مجتمعاتها من حيث تحديد الأهداف المطلوبة، ووضع الخطط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، إضافةً إلى توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، تقوم الحكومة بإعداد ميزانية لها بحيث تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة للمؤسسة التعليمية، وبصورة تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها هذه المؤسسة (Anil, 2006).

ومن الواضح أنّ من أهم المشكلات التي يواجهها التعليم الجامعي هي مشكلة تمويل التعليم، وذلك بسبب ارتفاع معدلات التكلفة بصورة مستمرة وتزايد أعداد الطلبة ومطالب البحوث والتحضيرات والمعامل فلم تعد رسوم الطلبة أو الهبات والتبرعات أو الأوقاف الخيرية كافية كمصادر لتمويل التعليم الجامعي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: يواجه التعليم العالي في الأردن أزمات مالية واقتصادية باستمرار، وذلك بسبب تزايد الحاجة للموارد المالية للإنفاق على مؤسسات التعليم العالي، وتمويل التوسعات المختلفة في الجامعات وزيادة عدد طلبتها، وتقليص الدعم

* كلية التربية، جامعة حائل، السعودية. تاريخ استلام البحث 2016/8/3، وتاريخ قبوله 2017/4/26.

المخصص للتعليم العالي من الميزانية السنوية بسبب التقشف وترشيد الإنفاق وارتفاع الديون الخارجية وندرة الموارد المالية، الأمر الذي جعل التعليم العالي في السنوات الأخيرة يعيش في حالة صراع بين إيراداته ونفقاته، والتي أثرت على وظائفه التدريسية والعلمية الاجتماعية وإسهاماته في البحث العلمي المرتبط بخطط النمو الاجتماعي والاقتصادي. وتتمثل مشكلة الدراسة من مشكلة العجز الحاصل في موازنة التعليم العالي الحكومي الناتج عن الإقبال المتزايد للالتحاق بهذا التعليم وارتفاع كلفته، الأمر الذي ينتج عنه انعكاسات سلبية على نوعية مخرجات التعليم الجامعي، إذا لم يتم إيجاد وحشد مصادر إضافية للتمويل، واستحداث طرق جديدة للتعليم أقل كلفة وأكثر انتشاراً، لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؟
 2. ما سبل معالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؟
 3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05=\alpha$) في التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، تعزى إلى المتغيرات (الجنس، والرتبة العلمية، والجامعة)؟
 4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05=\alpha$) في سبل معالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تعزى إلى المتغيرات (الجنس، والرتبة العلمية، والجامعة)؟
- أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة التعرف إلى التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي وسبل معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والتحقق من الفروق في التحديات المالية وسبل معالجتها تبعاً للمتغيرات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس (الجنس، والرتبة العلمية، والجامعة).

أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

1. كونها تحاول الكشف عن التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي في الأردن وسبل معالجة هذه التحديات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
2. يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في حل الأزمات المالية داخل الجامعات في وزارة التعليم العالي.
3. تفتح هذه الدراسة الطريق أمام الباحثين التربويين، والتجاربيين، لإجراء المزيد من الدراسة حول اقتصاديات التعليم.

مصطلحات الدراسة الإجرائية

التحديات المالية: هي مجموعة من العناصر المتداخلة من الناحية المالية التي تواجهها الجامعات الأردنية ويمكن أن تعيق عملها، وتقاس من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة في مجال التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي.

التعليم العالي: هي المرحلة التي تلي مرحلة الثانوية العامة وتتمثل في الجامعات والكليات المختلفة وذلك بعد إتمام دراسة الثانوية العامة والحصول على شهادتها، وتمنح خريجها درجة الدبلوم، البكالوريوس، الماجستير والدكتوراه.

الجامعات: هي المؤسسات التربوية التي يلتحق بها الطالب بعد إنهائه مرحلة التعليم الثانوي وتكون مدة الدراسة فيها أربع سنوات، ويقصد بها في هذه الدراسة الجامعات الحكومية الأردنية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة في الجامعات الأردنية.
- الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة في عام 2015.
- الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على الكشف عن التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي في الجامعات الأردنية، والسبل المقترحة لمعالجة تلك التحديات.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

التعليم العالي

التعليم العالي هو المرحلة التي تلي الثانوية العامة التعليم الثانوي وتتمثل في الجامعات بكلياتها المختلفة وتقبل الحاصلين علي شهادة إتمام الثانوية العامة، ومدة الدراسة فيها تتراوح ما بين 4-6 سنوات، وتمنح خريجها درجة البكالوريوس أو الليسانس، الدبلوم، والماجستير (صبيح، 2005). وتسعى مؤسسات التعليم العالي إلى إعداد كفاءات بشرية عالية المستوى في مختلف المجالات، وتنمية شخصية الطالب بأبعادها المختلفة، وتطوير الالتزام بتحكيم العقل والأخذ بالمنهج العلمي في الحصول على

المعرفة واكتشاف الحقائق، والاستمرار في متابعة التعليم طوال الحياة؛ وبذلك لتطوير المعارف والمفاهيم والعادات والقيم والاتجاهات ومواكبة التقدم العلمي الذي يسير بخطوات متسارعة (مريزق والفيهي، 2008).

ويشمل التعليم العالي في العالم مختلف أنواع التعليم بعد التعليم الثانوي، وبهذه المكانة يحتل التعليم العالي موقعاً فريداً ومتميزاً في نظام التعليم، ويرتبط غالباً بمكانة معنوية ومادية في المجتمع، ويلقي التعليم العالي بظله على نظام التعليم بأكمله، فيساعد على التطوير، أو يردعه عن التطوير، ولا سيما في مرحلة التعليم الثانوي، الذي من المفترض أن يمثل التعليم العالي بمعاهده وكلياته، ومراكزه وجامعاته، وسائر مؤسساته، مضافاً تعليمياً مرموقاً إلى مرحلتَي التعليم السابقتين الأساسيين والثانوي، ويحمل في جنباته معاني التعمق في الفكر وارتداد آفاق جديدة فيه، ضمن تجلياته النظرية والعملية (عزوز، 2009، ص 75).

وتشمل الأهداف الخاصة للتعليم العالي وهي الترجمة التفصيلية المحددة والدقيقة للأهداف العامة مقدرة الطلبة على الحصول على المعرفة المرغوبة بسهولة ويسر من خلال إتقان المهارات اللازمة للحصول على المعرفة، واستخدام المنهج العلمي في التفكير والمقدرة على التطوير والإبداع والتجديد، والمقدرة على التعامل مع المعرفة وحل القضايا بموضوعية ومسؤولية، والتعامل مع الآخرين بمودة واحترام.

التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي: هناك العديد من التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في الأردن ومن هذه التحديات التوسع الهائل في الطلب على التعليم العالي، حيث تزايد أعداد الطلبة الراغبين بالالتحاق ببرامج التعليم العالي في الأعوام الخمسة الماضية، مما أدى إلى تشكل عبء كبير على مؤسسات التعليم العالي، وتحديدًا الجامعات الرسمية، وضعف الإقبال على التعليم التقني، حيث يواجه سوق العمل الأردني تضخماً واضحاً في عدد خريجي الجامعات من البرامج المختلفة، ونقصاً كبيراً في المهنيين، والفنيين. أما التحديات المالية فتتمثل بانخفاض الميزانيات المخصصة للجامعات، وتدني الإنفاق على التعليم الجامعي، وصعوبة تأمين مصادر تمويلية كافية وثابتة للحفاظ على مستوى تعليمي متطور، وعدم تمويل النشاطات التي تهدف إلى تطوير الخطة الإستراتيجية الشاملة لمخرجات التعليم العالي، الأمر الذي دفع الجامعات إلى الاعتماد على مواردها الذاتية التلقائية المحدودة، وبالتالي تراجع مخرجاتها (الطراونة، 2010).

التمويل

عرّف أبو الوفا (2009، 68) التمويل على أنه مجموع الموارد المرصودة للمؤسسات التعليمية بهدف تحقيق الأهداف المنشودة التي يجب تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة. وتقسّم مصادر تمويل قطاع التعليم العالي إلى: أولاً: المصادر الحكومية، يعتمد تمويل التعليم العالي في الجامعات الحكومية على دعم وزارة المالية في الأردن من خلال جمع ضريبة للجامعة على كل عملية بيع من قبل الأفراد أو الشركات ويتم إعادة توزيع الإيرادات الإجمالية من هذه الضريبة في الجامعات الحكومية من قبل وزارة التعليم العالي على أساس أعداد الطلبة في الجامعة والبرامج الجديدة فيها وميزانياتها الإجمالية واحتياجات التنمية فيها، ويمكن توفير أموال إضافية للجامعات بناءً على توصية من وزارة التعليم العالي، بالإضافة إلى الضرائب والإعانات، والرسوم الدراسية والرسوم المقطوعة الأخرى، ومصدر آخر للتمويل هو القطاع الخاص الذي يلعب دوراً في هذه العملية، فضلاً عن المؤسسات المحلية والإقليمية، والدولية، وتوفير المنح للجامعات، واستثمارات الأصول في الأسهم أو العقارات والقروض من الحكومة، أو من البنوك المضمونة من قبل الحكومة التي يمكن أن تموّل بها الجامعة عندما يكون هناك عجز في الميزانية (El-Sheikh, Mah'd, Nassar & Al-Khadash, 2012).

ثانياً: المصادر الخاصة: بسبب الأعباء الكبيرة للتعليم العالي سمحت الدول للجامعات بفرض رسوم على الطلبة وقبول الهبات والتبرعات وفرض ضريبة على الخريجين، وتحتوي هذه المصادر على الرسوم الدراسية حيث تقوم فكرة فرض الرسوم على الطلبة على أساس استرجاع الجامعة جزء من تكاليف الدراسة، والتبرعات والهبات المحلية: هي مساعدات مالية تقدم للجامعة مباشرة أو عن طريق بناء مباني وتقديم معدات، وضريبة الخريج: هي ضريبة تفرض على دخل الخريجين وقد اعتمدت استراليا هذا النوع من الضرائب وضريبة أرباب العمل التي تفرض على المؤسسات المستفيدة من الخريج، ومن الدول التي لجأت لهذا النوع من الضريبة الصين، حيث قامت الشركات باقتطاع جزء من رواتب العاملين لسد قروضهم (خربوش، 2009).

ثالثاً: المصادر الخارجية: وهي الإعانات التي تقدم من الدول والمنظمات العالمية وتشمل مساعدات فنية أو مالية وأهم هذه المنظمات: البنك الدولي ومنظمة اليونسيف، ومنظمة هيئة الأمم المتحدة (الغماري، 2009).

رابعاً: المصادر الذاتية: مثل قيام الجامعة ببعض الأنشطة المضافة إلى مهامها الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنتها مثل الدراسات المسائية التعليم الموازي، وخدمة المجتمع التعليم المستمر والاستشارات العلمية، والنشاطات

الإنتاجية (خربوش، 2009، 98).

التحديات المالية التي تواجه مؤسسات تمويل التعليم العالي تواجه الأنظمة التعليمية في جميع دول العالم تحديات كبيرة، ومن أهم هذه التحديات توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب لطالبيه بالكف المناسب والنوعية المناسبة حيث تحتاج الجامعات إلى مصادر وموارد مالية أكثر لتوفير التعليم المؤهل للعمل في المؤسسات والشركات (بدر، 1999). ويواجه تمويل التعليم العالي في المنطقة العربية تحديات في ظل سياسات التعليم وسوء تخصيص الموارد الحكومية، وتحاول هذه الدول مواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على التعليم العالي وتحسين نوعية هذا التعليم بسبب الضغط السكاني والتركيز على المعرفة باعتبارها عاملاً أساسياً في التنمية (El-Araby, 2011). وإن نظام التعليم العالي في الأردن يواجه عدداً من المعوقات التي تؤثر على كفاية وكفاءة وإنصاف التمويل للتعليم العالي، وتشمل القيود المفروضة على التمويل الرئيسية التي تتمثل في حقيقة أن الجامعات لا تملك السيطرة على الرسوم الدراسية للطلاب والجامعات الحكومية لا تملك السيطرة على التحاق الطلاب بها، كما أن الدعم الحكومي يتقلب بشكل كبير على سنوياً ولا يمكن التنبؤ بها، ونتيجة لذلك فإن الجامعات تجد صعوبة في اعتماد خطط تمويل طويلة الأجل لدعم أنشطتها (Kanaan, Al-Salamat, & Hanania, 2010).

وتواجه مؤسسات التعليم العالي تحديات مالية تتعلق بالمجال الأكاديمي حيث تؤدي الأزمة المالية التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي إلى فجوة الكفاءات؛ مما يتسبب في نقص أعداد الهيئة التدريسية وذلك ينعكس سلباً على أداءها، وصعوبات تتعلق بالبحث العلمي حيث أن عدم وجود الموارد المالية الكافية للإنفاق على البحث العلمي، ومحدودية هذه الموارد تقف عائقاً أمام القيام به، فمعظم ما ينفق على البحث العلمي في الدول النامية يكون في شكل أجور ومكافآت وما يتبقى لتمويل البنية الأساسية للبحث العلمي يكون ضعيفاً مثل شراء المواد الخام والأجهزة والمختبرات والمعدات الحديثة، بالإضافة إلى افتقار الدول النامية إلى وجود مراكز بحثية كافية ومؤهلة للبحث العلمي الفعّال، وصعوبات تتعلق بالأصول الثابتة حيث تعتبر المباني والأجهزة والمعدات من المدخلات التي تعتمد عليها مؤسسات التعليم العالي من أجل القيام بواجبها اتجاه المجتمع فالنقص في التمويل أدى إلى المساس بهذه المدخلات، والذي بدوره يؤثر سلباً على كفاءة أداء هذه المؤسسات وذلك من قلة المختبرات والمباني وغيرها، وصعوبات تتعلق بخدمة المجتمع حيث أن من واجب مؤسسات التعليم العالي تقديم الخدمة للمجتمع ومواكبة التقدم العلمي والمساهمة في تنمية وتطوير المجتمع؛ لذلك فإن النقص التمويلي أثر سلباً على هذه المؤسسات وحال دون قيامها بدورها المنشود اتجاه مجتمعها (الدب، 2010؛ الغماري، 2009).

ثانياً: الدراسات السابقة

قامت الباحثة بالرجوع إلى مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة، وفيما يلي عرضاً لها:
أولاً-الدراسات العربية: أجرى مصبح (2013) دراسة هدفت التعرف إلى دور الوقف الخيري بشقيه النقدي والعيني في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون في إجراء الدراسة، وإعداد استبانته لتحقيق هدف الدراسة، وطُبقت الاستبانة على جميع العاملين في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في قطاع غزة في كل من: الإدارة العليا ووزارة الأوقاف، ومدراء مديريات المحافظات، ودائرة الأملاك، ودائرة الهندسة والإنشاءات، والدائرة المالية، ودائرة الشؤون القانونية، والإدارة العامة للتخطيط والاستثمار وعددهم (50) فرداً وتوصلت الدراسة إلى ضعف تأثير الوقف الخيري على التنمية الاقتصادية، وإلى عدم قيام الإعلام بنشر الوعي الوقفي وأهميته في التنمية الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على حث المواطنين على الوقف في المجالات المختلفة للتنمية، وتشجيع المستثمرين في الاستثمار في العقارات الوقفية من خلال منحهم امتيازات.

وهدف دراسة المومني (2011) إلى الكشف عن أسباب أزمة التمويل الجامعي في الجامعات الحكومية الأردنية، ومقترحات لتحسين التمويل الذاتي للجامعات الحكومية الأردنية، وتكوّن عينة الدراسة من جميع عمداء الكليات، ونوابهم، ورؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الحكومية الأردنية، والبالغ عددهم (195) فرداً للعام الدراسي 2009/2010، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لأثر متغير الجامعة وأثر متغير الجامعة وأثر متغير المسمى الوظيفي وأثر متغير سنوات الخبرة حول (أسباب أزمة التمويل الجامعي)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى لأثر متغير الجامعة في مقترحات ترشيد النفقات، لصالح جامعة العلوم والتكنولوجيا، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير المسمى الوظيفي لصالح رئيس قسم في مقترحات ترشيد النفقات، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير سنوات الخبرة لصالح أقل من (5) سنوات في المقترحات ككل، وأوصى الباحث بضرورة زيادة الدعم الحكومي للجامعات من خلال زيادة حصصها من الرسوم الجمركية

والضرائب ووضعها في صندوق خاص لدعم الجامعات.

وقام صبيح (2005) بدراسة هدفت التعرف إلى واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، والكشف عن صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي وقامت بتصميم بطاقة تحليل صيغ تمويل المؤسسات التربوية التي أنشئت في العهود الإسلامية، استبانته للتعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، وتكوّنت عينة الدراسة من (52) عضواً من أعضاء مجالس الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ الجامعات الفلسطينية تعتمد في تمويلها بدرجة كبيرة على رسوم الطلبة، وبدرجة متوسطة على كل من المصادر الذاتية، والتبرعات والهبات الخارجية، أما التبرعات والهبات الداخلية فدرجة الاعتماد عليها ضعيفة، تعاني الجامعات الفلسطينية من أزمة مالية سببها، وقلة ما تخصصه الحكومة السلطة الوطني الفلسطينية للتعليم العالي، وتراكم عجز مالي لسنوات متتالية، وغياب إستراتيجية وطنية تخص تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، والاعتماد على مصادر تمويلية غير ثابتة، كانت المؤسسات التربوية التي أنشئت في العهود الإسلامية تعتمد على سياسة تمويلية واضحة ومستقرة تراعي البعد الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، والديني، وأصت الدراسة بضرورة اعتماد الوقف الإسلامي بشتى أساليبه، ووسائله مصدراً من مصادر تمويل التعليم الجامع الفلسطيني.

وقام صائغ (2000) بدراسة هدفت التعرف إلى واقع تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والبدائل الممكنة لتمويل التعليم الجامعي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أنّ الجامعات السعودية تعتمد اعتماداً كبيراً في تمويلها على التمويل الحكومي، والذي أخذ في التراجع وذلك لأن نسبة مخصصات التعليم الجامعي من ميزانية الدولة انخفضت من (17.4%) من جملة ميزانية التعليم، وقدم الباحث مجموعة من البدائل الممكنة لتتبع مصادر التمويل منها تشجيع التبرعات، وإنشاء معاهد البحوث والاستشارات لتكون واجهة إدارية معروفة أمام مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة لتعمل على تسويق الخدمات العلمية للجامعة، واستثمار النشاطات الإنتاجية في بعض الكليات وفقاً لمفهوم الجامعة المنتجة، وأوصى الباحث بضرورة الاستفادة من التراث التربوي الإسلامي في مجال التبرعات وخاصة في مجال الأوقاف.

وأجرت رحمة (2000) دراسة هدفت التعرف إلى تحديد مستوى كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية، واستكشاف عوامل هذا المستوى وتأثيره في التعليم العالي، والتوصل إلي سبل تحسينه، واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ نمو الإنفاق أقل من المعدل المطلوب لتوفير الاحتياجات التعليمية، وأن كفاية التمويل قد تراجعت وأصبحت دون الحدود الوسطى في عدة دول ودون لمستوى المطلوب في بقية الدول ومن أهم أسباب تراجع كفاية التمويل: الاعتماد على التمويل الحكومي والظروف السياسية والدفاعية والاقتصادية والمالية التي مرت بها الدول العربية، والاستمرار بسياسات التوسع في التعليم، وتقديمه مجاناً وكفايته، وازدياد لتضخم وارتفاع الأسعار، وازدياد احتياجات التعليم العالي وتكاليفه، وقد تبين أيضاً أن شح التمويل قد ترك أثراً سلبية على مدخلات التعليم عملياته ومهامه ومخرجاته، وأوصت الدراسة بأن تقوم الجامعات بدراسة أوضاع تمويلها وكفايته، ودراسة البدائل والسيناريوهات المقترحة واختيار ما يناسبها.

ثانياً- الدراسات الأجنبية: قام مورتسون (Mortenson, 1994) التي هدفت إلى تأكيد الدعوة التي بدأت في عام (1980) والتي تنص على إعادة توزيع مسؤوليات تمويل التعليم العالي موارد اجتماعية إلى موارد خاصة تملك جامعاتها أوقاف وأصول أغلبها عن طريق دراسة إمكانية تحمل كل جهة العبء المالي التي تستطيع إن تمول به التعليم العالي، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بتحليل بيانات خمسة موارد اجتماعية مختلفة للكشف عن المستوى المالي لهذه الموارد، وتوصلت الدراسة إلى أن تقلص التزامات الموارد الاجتماعية للتعليم العالي جعل الطلاب وعائلاتهم يتحملون جزءاً كبيراً من تكاليف التعليم العالي وقد كشفت إحصائية عام (1980) أن رسوم الطلبة في تمويل التعليم العالي بنسبة (139%)، وهذه النقلة تؤكد على القدرة المالية لدى الطلبة وعائلاتهم.

وهدف دراسة أبرشت وزدرمان (Albrecht and Ziderman, 1991) إلى الكشف عن آليات العمل التي تقوم من خلالها الحكومات بتوزيع الموارد للتعليم العالي، وخاصة في البلاد النامية من أجل إنشاء وسائل فعالة لنقل هذه المساعدات إلى المؤسسات، وكان مما توصل إليه الباحثان أن آليات تمويل التعليم العالي تطورت من خلال ثلاثة أنواع من التقييد الحكومي والتي لها أثر على سلوك المؤسسات، وهي: التحكم في التحاق لطلبة، وفرض استقلالية مالية عالية علي الجامعات، وذلك بمنع التنوع في الإيرادات، وفرض قيود على الحدود المسموح بها للمؤسسات، للقيام بتوزيع الاعتمادات المالية بحرية، وقد نتج عن تلك القيود تدهور المؤسسات، وأصبح التحدي الكبير يكمن في إيجاد الطرق الفعالة لمنح الجامعات استقلالية في اتخاذ القرارات، وفي نفس الوقت ضمان المسؤولية على الذين سيوفرون الاعتمادات المالية، وأوصى الباحثان: بضرورة استخدام أشخاص محايدين بين

الحكومة ومؤسسات التعليم لعالي لمنح الاعتمادات المالية، وتغيير المقاييس لتوزيع الموارد، وضرورة الاستفادة من طريقة تشيلي التي اعتمدت نقل الاعتمادات المالية عن طريق الطلبة وذلك من خلال القروض والمنح بدلاً من أن تكون من المؤسسات مباشرة. **التعليق على الدراسات السابقة:** بعد عرض الدراسات السابقة التي كان عددها (7) عربية وأجنبية، وقد أجريت هذه الدراسات (7) خلال الفترة ما بين (1991/ 2013م). اختلفت الدراسة الحالية في طرائقها المنهجية فمنها من استخدم المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون، ومنها من استخدم المنهج التاريخي، ومعظم هذه الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي. واستفادت هذه الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إعداد الأدب النظري وإعداد أداة الدراسة، وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في مواجهة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي وسبل معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وتبويبها، ووضعها في قوائم يمكن الاستفادة منها بواسطة المسح الشامل لعينة الدراسة. وقد توصلت معظم الدراسات إلى وجود مشكلات في التمويل الجامعي في الجامعات، وإلى التعرف على المقترحات التي يقدمها أفراد عينة الدراسة لتحقيق التمويل الذاتي للجامعات الحكومية، مثل دراسة المومني (2011)، وكما توصلت بعض الدراسات السابقة إلى الكشف عن صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي مثل دراسة صبيح (2005)، والتعرف على البدائل الممكنة لتمويل التعليم الجامعي مثل دراسة صانع (2000)، ودراسة (Mortenson, 1994)، كما توصلت معظم الدراسات إلى أن تحديد طرق جديدة وعديدة لتمويل التعليم العالي.

الطريقة والإجراءات: اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي بهدف التعرف إلى التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي وسبل معالجتها من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية.

مجتمع الدراسة: اشتمل مجتمع الدراسة على (265) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، الجامعة الهاشمية، جامعة آل البيت، جامعة مؤتة، جامعة الحسين بن طلال) للعام الدراسي 2014/ 2015م.

عينة الدراسة: تكوّنت عينة الدراسة من (100) عضو هيئة تدريس في الجامعات الأردنية الحكومية تم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية من مجتمع الدراسة بنسبة مئوية (38%)، حيث تمّ توزيع (110) استبانته تم جمع (100) منها بنسبة استرجاع (91%)، وجدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	64	64.0
	أنثى	36	36.0
	المجموع	100	100.0
الرتبة العلمية	أستاذ	53	53.0
	أستاذ مشارك	33	33.0
	أستاذ مساعد	14	14.0
	المجموع	100	100.0
الجامعة	اليرموك	23	23.0
	الأردنية	22	22.0
	آل البيت	12	12.0
	الهاشمية	19	19.0
	مؤتة	16	16.0
	الحسين بن طلال	8	8.0
	المجموع	100	100.0

يظهر من جدول (1) أن عدد الذكور بلغ (64) بنسبة مئوية (64.0)، بينما بلغ عدد الإناث (36) بنسبة مئوية (36.0). وأن أبرز تكرار لمتغير الرتبة العلمية بلغ (53) للفئة (أستاذ) بنسبة مئوية (53.0)، وجاء بعده الفئة (أستاذ مشارك) بتكرار بلغ (33) ونسبة مئوية (33.0). وأن أبرز تكرار لمتغير الجامعة بلغ (23) بنسبة مئوية (23.0) لجامعة (اليرموك)، وجاءت بعدها جامعة (الأردنية) بتكرار بلغ (22) ونسبة مئوية (22.0).

أداة الدراسة: بعد الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة قامت الباحثة ببناء أداة الدراسة، حيث اشتملت الاستبانة على ثلاثة أجزاء: الجزء الأول: اشتمل على المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، واشتمل الجزء الثاني على (12) فقرة تقيس المجال الأول: التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي، واشتمل الجزء الثاني على (8) فقرات تقيس المجال الثاني: سبل معالجة التحديات المالية.

صدق أداة الدراسة: للتأكد من صدق أداة الدراسة تم عرضها على عدد من المحكمين والبالغ عددهم (10) محكمين من ذوي الخبرة والكفاءة، وكان الغرض من ذلك الحكم على درجة مناسبة الصياغة اللغوية، ومدى انتماء الفقرة للمجال الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى الحذف أو الإضافة وإجراء التعديلات اللازمة، وبناء على إجماع غالبية المحكمين، تم إجراء التعديلات اللازمة، علماً بأن ما نسبته (84%) من المحكمين قد أجمعوا على تلك الفقرات.

ثبات أداة الدراسة (الاستبانة): للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخراج قيم معاملات كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة وتراوحت بين (0.79-0.89)، وجميع معاملات الثبات عالية ومقبولة لأغراض الدراسة حيث يعتبر معامل الثبات مقبول إذا زاد عن (0.70).

تصحيح الأداة (الاستبانة): استخدمت الباحثة مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، حيث تم إعطاء كبيرة جداً (5)، كبيرة (4)، متوسطة (3)، قليلة (2)، وقليلة جداً (1)، كما تم الاعتماد على التصنيف الآتي للحكم على المتوسطات الحسابية: أقل من 2.33 منخفضة، من 2.34-3.66 متوسطة، من 3.67 إلى 5.00 مرتفعة.

متغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة: المتغيرات الشخصية، الجنس وله فئتان (ذكر، وأنثى)، الرتبة العلمية وله ثلاثة فئات: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، و**متغير الجامعة وله ستة فئات:** اليرموك، الأردنية، آل البيت، الهاشمية، مؤتة، الحسين بن طلال. **ثانياً: المتغيرات التابعة:** التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي وسبل معالجتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية

إجراءات الدراسة : لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإتباع الإجراءات التالية:

- الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- إعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها.
- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وتوزيع أداة الدراسة على أفراد العينة ومن ثم جمعها وتدقيقها.
- إدخال البيانات في الحاسوب للقيام بالمعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) بغرض التوصل إلى النتائج.

المعالجة الإحصائية: للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لمعالجة البيانات بعد تبويبها وإدخالها إلى الحاسوب من خلال: التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة الشخصية. وتحليل التباين وتحليل التباين الثلاثي (3-Way-ANOVA) للكشف عن الفروق في التحديات المالية للتعليم العالي في الأردن.

عرض النتائج الدراسة ومناقشتها:

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الجامعات الحكومية؟ للإجابة عن السؤال الأول تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات التي تقيس التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، جدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات التي تقيس التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	يسعى التعليم العالي للإنفاق على برامج خدمة المجتمع والبحوث والدراسات التطبيقية الهادفة إلى تعظيم الإنتاج وتجويده.	4.33	1.09	1	مرتفعة
2	يتصف التعليم العالي بارتفاع معدلات الاستثمار للموارد والمرافق المادية.	3.79	1.02	4	مرتفعة
3	تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى إيجاد مصادر تمويلية إضافية للجامعات الرسمية.	3.72	1.01	7	مرتفعة
4	تتمتع الجامعات باستقلال مالي مرض.	3.79	1.20	4	مرتفعة
5	يسهم القطاع الخاص في زيادة مصادر التمويل للجامعات.	3.77	1.28	6	مرتفعة
6	تعمل الجامعة على إيجاد آلية ثابتة لاستخدام المخصصات المالية للجامعات.	3.85	1.23	3	مرتفعة
7	تُشغل الجامعة مرافقها (القاعات والمختبرات) مقابل مردود مادي.	3.71	1.21	8	مرتفعة
8	رسوم التسجيل الذي يدفعه الطالب يغطي كلفة تدريس الطالب.	4.15	1.06	2	مرتفعة
9	ميزانية الجامعات تستطيع مواكبة التوسع في التعليم العالي.	3.61	0.90	9	متوسطة
10	توفر الجامعة الموارد المالية اللازمة من قبل المجالس المختلفة وتضمنها في موازنة الجامعة.	3.42	1.05	12	متوسطة
11	تتمتع الجامعة باستقلال ذاتي كاف لتوجيه المصادر المالية لما فيه صالح العملية الأكاديمية.	3.52	1.14	10	متوسطة
12	توفر الجامعة المصادر المالية والتكنولوجية لدعم برامجها التربوية.	3.43	1.20	11	متوسطة
	المتوسط العام	3.76	0.74		مرتفعة

يظهر من الجدول (2) أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات التي تقيس التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تراوحت بين (3.42-4.33)، وكان أبرزها للفقرة رقم (1) التي تنص "يسعى التعليم العالي للإنفاق على برامج خدمة المجتمع والبحوث والدراسات التطبيقية الهادفة إلى تعظيم الإنتاج وتجويده" وبدرجة مرتفعة، ثم جاءت الفقرة رقم (8) بمتوسط حسابي (4.15) وبدرجة مرتفعة، والتي تنص على: "رسوم التسجيل الذي يدفعه الطالب يغطي كلفة تدريس الطالب"، ويعود سبب ذلك لإدراك إدارة مؤسسات التعليم العالي بأهمية الأنفاق على برامج خدمة المجتمع والبحوث والدراسات التطبيقية وأثرها على تجويد عملية التعليم، وخاصة أن تعظيم التعليم وتجويده هو الهدف الأسمى بالنسبة لصحة الأمة وكيانها، مما ينعكس على أهمية قدرة المجتمع على التفكير، والتفاوض، وتجدر الإشارة أن التعليم العالي يحتل أهمية كبيرة لما له من دور في توفير مخرجات يقع على عاتقها مسؤولية النهوض بالمجتمع وحمل عبء العملية التنموية، حيث أن مخرجات مؤسسات التعليم العالي هي التي ستقرر مستقبل الاقتصاد والتنمية، ومن هنا كان على التعليم العالي للإنفاق على برامج خدمة المجتمع والبحوث والدراسات التطبيقية الهادفة إلى تعظيم الإنتاج وتجويده. وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (10) التي تنص على "توفر الجامعة الموارد المالية اللازمة من قبل المجالس المختلفة وتضمنها في موازنة الجامعة" بمتوسط حسابي بلغ (3.42) بدرجة متوسطة ويعود سبب ذلك إلى ضعف الموارد المالية من قبل المجالس لتضمنها في موازنة الجامعة، وصعوبة تأمين مصادر تمويلية كافية من قبل المجلس، وثابتة للحفاظ على مستوى تعليمي متطور، وتجدر الإشارة إلى أنه لا بد من توفير مصادر مختلفة لتوفير موارد مالية في ضوء التكلفة المرتفعة للموارد المالية اللازمة للجامعة في ضوء التحديات المخصصة للإنفاق على التعليم. واتفقت النتيجة المتوصل إليها مع نتيجة دراسة صبيح (2005) التي أسفرت عن غياب إستراتيجية وطنية

تخص تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، والاعتماد على مصادر تمويلية غير ثابتة. كما بلغ المتوسط العام لجميع الفقرات التي تقيس التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية (3.76) وبدرجة مرتفعة. ويعزى ذلك إلى ضعف الدعم الحكومي اللازم والمخصصات المالية الكافية للجامعات لتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية ونفقات الصيانة للجامعات مما يسبب زيادة العجز السنوي في موازنتها وزيادة التحديات المالية التي تواجهها، بالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة المالية غير الفعالة في الجامعات نفسها تحد من إمكانية توظيف المخصصات المالية بشكل صحيح وفعل. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة رحمة (2000) التي توصلت إلى أن نمو الإنفاق على التعليم العالي في الدول العربية أقل من المعدل المطلوب لتوفير الاحتياجات التعليمية كما أن كفاية التمويل قد تراجعت وأصبحت دون ودون المستوى المطلوب.

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما سبل معالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية؟. للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات التي تقيس سبل معالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، والجدول (3) يوضح ذلك:

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات التي تقيس سبل معالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	يؤثر زيادة الدعم المالي الحكومي بشكل يتناسب مع متطلبات التوسع والتطور في التعليم العالي داخل الجامعات.	3.32	1.29	4	متوسطة
2	تعاون الجامعات مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية سواء كانت تابعة للقطاع الحكومي أو الخاص.	3.34	1.28	2	متوسطة
3	الموازنة بين أعداد الملتحقين والموارد المالية المتاحة في الجامعة.	3.33	1.26	3	متوسطة
4	دعم التمويل الذاتي للجامعات من خلال التركيز على مفهوم الجامعة المنتجة.	3.74	1.28	1	مرتفعة
5	العمل على تشجيع الأثرياء الأردنيين في المشاركة في تمويل الجامعات.	3.03	1.32	6	متوسطة
6	تشجيع البحوث التطبيقية والاستثمارات وإستثمار نتائجها لحشد مصادر مالية.	3.01	1.31	7	متوسطة
7	حث الأثرياء على دعم الجامعات مقابل إطلاق أسمائهم على كليات أو مختبرات أو قاعات الجامعة.	2.96	1.34	8	متوسطة
8	العمل على تحفيز الطلاب للعمل التطوعي في مرافق الجامعة (الحدائق، المطاعم، المكتبة) مقابل إعفائهم من بعض الرسوم وبالتالي توفر الجامعة رواتب موظفين.	3.08	1.28	5	متوسطة
المتوسط العام		3.23	0.92		متوسطة

يظهر من الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات التي تقيس سبل معالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تراوحت بين (2.96-3.74)، وكان أبرزها للفقرة رقم (4) التي تنص "دعم التمويل الذاتي للجامعات من خلال التركيز على مفهوم الجامعة المنتجة" وبدرجة مرتفعة، ثم جاءت الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي (3.34) وبدرجة متوسطة، والتي تنص على: "تعاون الجامعات مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية سواء كانت تابعة للقطاع الحكومي أو الخاص"، وذلك بسبب عدم قدرة الحكومة بدعم الجامعات الحكومية الأردنية بسبب ارتفاع نسبة الإقبال على التعليم مما سبب التزايد

أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائية في أسباب أزمة التمويل الجامعي تعزى لمتغير الجامعة والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة. عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في سبل معالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تعزى إلى المتغيرات (الجنس، والرتبة العلمية، والجامعة)؟. للإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق تحليل التباين الثلاثي (3-Way-ANOVA) لسبل معالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تعزى إلى المتغيرات (الجنس، والرتبة العلمية، والجامعة)، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول رقم (5): نتائج اختبار تحليل التباين الثلاثي (3-Way-ANOVA) للكشف عن الفروق في سبل معالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تعزى إلى المتغيرات (الجنس، والرتبة العلمية، والجامعة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.433	1	0.433	0.514	0.475
الرتبة العلمية	0.459	2	0.230	0.273	0.762
الجامعة	5.802	5	1.160	1.378	0.240
الخطأ	76.643	91	0.84		
المجموع المصحح	83.178	99			

يظهر من الجدول (5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في سبل معالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تعزى إلى المتغيرات (الجنس، والرتبة العلمية، والجامعة) حيث لم تصل قيمة (F) إلى مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، ويعود السبب في ذلك إلى الانسجام في استجابات أفراد عينة الدراسة وتوحيد وجهات نظرهم حول سبل معالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي واهتمامهم في إيجاد سبل لمعالجة هذه التحديات. واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة المومني (2011) التي أظهرت وجود فروق دالة إحصائية في مقترحات ترشيد النفقات في الجامعات الحكومية الأردنية تعزى لمتغير الجامعة لصالح جامعة العلوم والتكنولوجيا، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي لصالح رئيس قسم، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح أقل من (5) سنوات.

ملخص النتائج: من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي، والإجابة عن أسئلة الدراسة، يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي: وجود مستوى مرتفع من التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، ووجود سبل لمعالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تعزى إلى متغيرات (الجنس، والرتبة العلمية، والجامعة)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في سبل معالجة التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية تعزى إلى متغيرات (الجنس، والرتبة العلمية، والجامعة).

التوصيات: بناءً على نتائج الدراسة أوصت الباحثة بما يلي:

- ضرورة العمل على زيادة الدعم الحكومي للجامعات وذلك بزيادة حصصها من نسبة الضرائب والرسوم الجمركية لصالح الجامعات في صندوق خاص بها.
- ضرورة العمل على توجيه البحوث نحو الجوانب التطبيقية المرتبطة باجبات تنمية المجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.
- جعل الجامعة مراكز للإنتاج وذلك من خلال تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة.
- ضرورة التوسع في برامج التعليم الموازي والدولي والمسائي.
- زيادة التواصل مع القطاع الخاص لدعم الجامعات، وإيجاد آلية واضحة لضبط النفقات وترشيدها.

المراجع

- أبو الوفا، ج. (2000) اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- بدر، م. (1999) أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن الواقع والحلول. مجلة إتحاد الجامعات العربية، 36، 203-245.
- خربوش، ح. (2009) التحديات وآفاق المستقبل. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر إدارة معونات التنمية والتعليم، الجمهورية اللبنانية، (20-22) إبريل، لبنان.
- الدب، س. (2010) إدارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي إستراتيجيات التطوير ومناهج التحسين. مصر: حقوق النشر محفوظة للمؤلف.
- رحمة، أ. (2000) كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها. المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص 29-55.
- الزبون، د. (2012) المشكلات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر صنّاع القرار والخبراء التربويين. أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.
- صائغ، ع. (2000) تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية : أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة. المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، 17-19 نيسان، ص 631-659.
- صبيح، ل. (2005) صيغ تمويل التعليم المستنقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.
- الطراونة، ا. (2010) ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية. ورقة عمل في البرنامج الأكاديمي للأسبوع العلمي الأردني الخامس عشر (العلوم والتكنولوجيا: محركان للتغير) عقدت في مدينة الحسن العلمية في الفترة الواقعة ما بين 10-12 / 5 / 2010، عمان، الأردن.
- العربي، أ. (2010) تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة. ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل "أولويات الإنفاق العام بالموازات العامة في مصر والدول العربية"، شركاء التنمية، مصر.
- عزوز، ر. (2009) اقتصاديات وتمويل التعليم: مفهومة، أسسه، أهميته. القاهرة: مؤسسة طيبة للطبع والنشر.
- الغماري، م. (2009) أثر الرقابة المالية على مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- مريزقي، ه. والفقيه، ف. (2008) قضايا معاصرة في التعليم العالي: التعليم المفتوح - التعريب - التمويل-البحث العلمي-الإرشاد. عمان: دار الولاية الدولية للنشر والتوزيع.
- مصباح، م. (2013) دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- المومني، م. (2011) التمويل في الجامعات الأردنية الحكومية ومقترحات لتحقيق التمويل الذاتي. أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.
- Albrecht, D., & Ziderman, A. (1991). Deferred cost recovery for higher education: Student loan programs in developing countries. Washington, USA: World Bank Publications.
- Anil Markandya, K. H., & Ernesto Sanchez-Triana (2006). Environment Strategy. Notes No. 16.
- El-Araby, A. (2011). A comparative assessment of higher education financing in six Arab countries. Prospects, 41 (1), 9-21.
- El-Sheikh, E., Mah'd, O., Nassar, M., & Al-Khadash, H. A. (2012). Financing and management of higher education: Evidence from Jordan. International Business Research, 5 (5), 71-87.
- Kanaan, T. H., Al-Salamat, M. N., & Hanania, M. D. (2010). Financing higher education in Jordan. In Financing higher education in Arab countries, ed. A. Galal & T. Kanaan, 29-48.
- Mortenson, T. G. (1994). Restructuring Higher Education Finance: Shifting Financial Responsibility from Government to Students. In the Annual Financial Aid Research Network Conference of the National Association of State Scholarship and Grant Programs and the National Council of Higher Education Loan Programs (11th, San Francisco, CA, April 7, 1994).

Financial Challenges Facing Higher Education and their Solutions from the Perspective of Academic Leaders at Jordanian Universities

*Mieasm Fawzi Al Azam **

ABSTRACT

This study aimed at exploring the financial challenges facing higher education and the methods of solving them from the perspective of the academic leaders at Jordanian universities; and for this purpose descriptive approach and a questionnaire was designed which consisted of 100 academic leaders from Jordanian universities , and the data were analyzed statistically and after confirmation of the validity and reliability. The results showed a high degree of the challenges facing higher education from the viewpoint of academics in Jordanian universities leaders, most notably spending on community and applied research and studies service aimed at maximizing the efficiency of the education and recite programs, and the remedies to these challenges was highlighted self-funding support to universities by focusing on the concept of the university produced, researchers recommend the need to work to increase government support for universities by increasing their share of taxes and customs duties ratio.

Keywords: Financial challenges, Higher education, Methods of solving financial challenges, Academic leaders, Jordanian universities.

* Faculty of Education, University of Hael, K.S.A. Received on 3/8/2016 and Accepted for Publication on 26/4/2017.